برصاص الجيش الاسرائيلي، بينهم أربعة أطفال بين سن العاشرة والخامسة عشر، عدا عن مواطن استشهد بانفجار عبوة القتها جماعة صهيونية متطرفة داخل سوق القدس، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، وآخر استشهد وهو يعدّ عبوة في مخيم بلاطة، في ٣ كانون الاول (ديسمبر). وبذلك ارتفع المجموع العام للشهداء منذ بدء الانتفاضة الى ١٢٤١. ولوحظ ان نصفهم، تقريباً، استشهد في خلال الاسبوعين الاخيرين من الفترة قيد المراجعة، ممّا يدل على فقدان الاسرائيليين أعصابهم وعن اشتداد المواجهة.

لم يكن لجوء سلطات الاحتلال المتزايد، الى اطلاق النار سوى احد جوانب ردة الفعل الاسرائيلية؛ اذ لجأت من جانب آخر الى تكرار أسلوبي حظر التجول وغلق المناطق. وتكثّف تطبيق هذا النمطان مع اقتراب حلول الذكرى الخامسة لاندلاع الانتفاضة، حيث تم تشديد السيطرة على معابر الدخول والخروج في الارض المحتلة، وعند النقاط الحسّاسة في داخلها. وصرّح رئيس الشرطة الاسرائيلية. يعقوب تيرنر، في ٦ كانون الاول (ديسمبر)، «اننا نعرض عضلاتنا طوال الوقت» بهدف ردع الناشطين والمواطنين الفلسطينيين (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١٢/٧). وأضاف انه لن يأمر بغلق الارض المحتلة الّا اذا لزم الأمر (**المصدر نفسه**). وبالفعل، لم يمر سوى يومان حتى تمّ عزل قطاع غزة، وفرض حظر التجول على مناطق الضفة الفلسطينية.

وكان رئيس الشرطة نفسه، ووزير الشرطة، موشيه شاحال، اجتمعا بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) مع ممثلي الاجهزة الامنية للتداول في حيثيات تكثيف تواجد الشرطة عند «الخط الاخضر». وصرّح تيرنر بعد ذلك بأنه سيتمّ تجنيد ألف عنصر اضافي، وذلك بسبب تكاثر عدد العمال الفلسطينيين العاملين في حقول المستوطنات، والتخوّف من قيام بعضهم بهجمات ضد المستوطنين (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٠/٢٠).

الّا ان هذه الاجراءات لم تبدّد أجواء القلق والخوف، وتبيّن ذلك، مثلاً، في مواصلة البحث عن أساليب ومعدّات جديدة لمكافحة الانتفاضة، كان آخرها ـ حسب اعلان مصدر عسكري ـ تطوير طلقات جديدة للبنادق مكوّنة من الملح المضغوط، وتترك أثراً على جلد الانسان يبقى مدة يومين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٠/٢٤). والطلقة، المتوقع دخولها الخدمة قريباً، مؤلفة من ستة مقذوفات تنطلق سوياً ويصل مداها الى ثلاثين متراً كحد أقصى.

في المقابل، وقعت في الآونة الاخيرة سلسلة اعتقالات، دفعت رئيس الوزراء الاسرائيلي الى المطالبة بتسريع المحاكمات، وخصوصاً للمتهمين بأعمال المقاومة الاقل خطورة، نسبياً، مثل القاء الحجارة أو القنابل الحارقة، وذلك من أجل تخفيف الازدحام داخل السجون، على ان يعود الامر الى ماكان عليه سابقاً مع مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) (**الحياة**، ١٩٩٢/١٠/١٧). ولم يكن ذلك غريباً، فقد كشفت منظمة «بتسيلم» لحقوق الانسان ان سلطات الاحتلال أصدرت ١٤ الف أمراً بالاعتقال الاداري وحده، منذ بدء الانتفاضة (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٢/١١/٦). وأوضح وزير الشرطة شاحال، في الوقت عينه، انه توجد خطة لدى وزارته لشراء مقر قيادة الجيش في الناصرة من أجل تحويله الى سجن، وأخرى لبناء سجن جديد، ليستوعبا معاً ستمئة معتقل (**القدس العربي**، ٧ ـ ١٩٩٢/١١/٨).

وشملت حملات الاعتقال القبض على مسؤول منظمة «الجهاد الاسلامي» في منطقة رفح، في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر)، غير انه تمكّن من الافلات والفرار (**المصدر نفسه**، ١٠/٣١ ـ ١٩٩٢/١١/١). ثمّ نجحت الاجهزة الامنية، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، في اكتشاف خلية تابعة لحركة «فتح» في مخيم عايدة، بعد اصابة قائدها بانفجار عبوة كان يحملها داخل سيارة أجرة متوجهة الى حائط المبكى في القدس (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٢٦). واكتشف أمر خلية لحركة «حماس» تضمّ ١٦ عضواً في الخضر، في اليوم ذاته. وتبع ذلك، حسب اعلان المصادر العسكرية الاسرائيلية، اعتقال ٣٠ من أعضاء «الجهاد الاسلامي» (جناح فتحي الشقاقي) في الايام الاخيرة من الشهر، توزّعوا على خلايا عدة في منطقة جنين وام صفة، وقد اتهموا بزرع عبوات ناسفة منها واحدة قتلت مستوطناً وجرحت ثمانية في